

حوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية حول المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً عبر منصة زووم الخميس ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢٤

نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان ومنظمة كنفنو (مركز المعرفة بشأن النوع الاجتماعي والمساواة في الدنمارك)، حواراً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول "المراجعة الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً"، وذلك يوم الخميس الموافق ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٤ عبر منصة زووم من الساعة ١١:٠٠ - ١٤:٠٠ بتوقيت بيروت المحلي. شارك في الاجتماع ممثلو المؤسسات الوطنية من تسع دول عربية المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، دولة قطر، ومملكة البحرين، من المعنيين بقضايا النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، حيث استعرضوا خلاله التدابير التي اتخذتها المؤسسات الوطنية لمعالجة انتهاكات حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. تبادل المشاركون الخبرات وأفضل الممارسات حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحديات التي تواجهها، ونتج عن هذا الحوار التوصيات والرسائل الرئيسية التالية التي سترفع إلى الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد في ٩ ديسمبر/كانون الأول في مسقط - عُمان:

١. تُدين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وتؤكد أن ازدواجية المعايير التي برزت على الساحة الدولية في إدانة هذه الانتهاكات أثرت سلباً على واقع حقوق الإنسان في المنطقة، وما صاحبه من ضرورة العمل على إعادة الثقة بالمعايير الدولية التي تم التشكيك فيها على المستوى الشعبي بعد العدوان على غزة.
٢. تؤكد على أهمية تقديم الموارد المالية والبشرية والصلاحيات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة التي تؤهلها للقيام بدورها ومهامها، خاصة مع تعاظم أهمية هذا الدور.
٣. تشير إلى أهمية دعم الدور التوعوي والثقافي لمؤسسات حقوق الإنسان بالتنسيق مع وسائل الإعلام الوطنية والآليات الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة، لتوعية المجتمعات وتعريف النساء والفتيات بحقوقهن التي تكفلها لهن الدساتير والتشريعات الوطنية وتعريفهن بكيفية الوصول لممارسة حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.
٤. تؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية في رصد الانتهاكات، ومن ضمنها متابعة ورصد العنف ضد المرأة والطفلة، التأكيد على أهمية تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من القيام بمهامها، بما فيها اقتراح التدابير ومنها القوانين التي تتعلق بمناهضة وتجريم العنف ضد المرأة.
٥. تؤكد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية الالتفات إلى النساء الأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي والسجينات كفضة بحاجة إلى اهتمام خاص لإعادة ادماجهن في المجتمع.

٦. ضرورة الدفع بإشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جهود بناء السلام والمفاوضات لإنهاء النزاعات والآثار المرتبطة بها كالتزوح واللجوء سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، خاصة وأن جزءاً من مهامها يتعلق بحماية حقوق المرأة والفتاة .
٧. أهمية اعتماد البيانات والمعلومات النوعية من (شكاوى انتهاكات) كأحد مصادر البيانات الرسمية التي تعتمد عليها الحكومات في تقاريرها .
٨. تعزيز آليات العمل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية المعنية بالمرأة حول القضايا ذات الصلة بما فيها تنفيذ المبادرات المشتركة لتعزيز حقوق المرأة ومتابعة التوصيات الدولية التي تسهم في الارتقاء بواقع المرأة.